

# اللاجئون في مصر بين أزمة تفاقم تكلفة المعيشة وتنمية الاقتصاد



الاثنين 22 أبريل 2024 10:00 م

تشير بيانات حكومة الانقلاب أن التقديرات الأولية تؤكد وجود 9 ملايين مقيم ولاجئ في مصر من نحو 133 دولة يمثلون 8.7 بالمئة من حجم السكان البالغ عددهم نحو 106 ملايين نسمة □  
وُثِّقَت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير صدر أغسطس 2022، أعداد المهاجرين الذين يعيشون في مصر بـ 9 ملايين شخص من 133 دولة □  
ويشكل السودانيون العدد الأكبر بنحو 4 ملايين، يليهم السوريون 1.5 مليون، واليمنيون بنحو مليون والليبيون مليون □ كما تمثل الجنسيات الأربعة 80 بالمئة من المهاجرين المقيمين حالياً في البلاد، وفق المنظمة الدولية للهجرة □  
في المقابل، تقول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقرير صدر عنها يناير الماضي، إن مصر تستضيف نحو 480 ألف لاجئ وطالب لجوء من 62 دولة في عام 2023 بزيادة 64 بالمئة عن عام 2022.  
ويختلف توصيف لاجئ عن مهاجر، فوفق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن اللاجئ هو شخص أُجبر على الفرار من وطنه بسبب الاضطهاد أو الحرب أو العنف، على عكس المهاجر الذي اختار الانتقال طواعية وليس بسبب تهديد مباشر □

## تباين الآراء

وقبل 3 أشهر، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي في مصر التي يعاني ثلث سكانها تقريباً من الفقر، منشورات تنادي بترحيل اللاجئين والمهاجرين من البلاد، زاعمة أنهم تسببوا في تفاقم تكلفة المعيشة □  
وجاءت تلك الدعوات في ظل الأزمة الاقتصادية التي كانت متفاقمة حينها قبل أن تحصل البلاد على استثمارات وتمويلات جديدة بمليارات الدولارات ضمن ما يُطلق عليه مشروع منطقة "رأس الحكمة" المطل على البحر المتوسط بشمال غرب البلاد □  
وكلف رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، الخميس، بتدقيق أعداد اللاجئين، وحصص وتجميع ما تتحملة الدولة مقابل ما يتم تقديمه من خدمات في مختلف القطاعات، مشدداً وفق البيان، على "ضرورة توثيق مختلف جهود الدولة لرعاية هذه الملايين".  
ويتناول مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الزعم بتأثير اللاجئين على الأوضاع المعيشية للمصريين، بالمناقشة والتحليل □  
ويقول الخبير الاقتصادي المصري، عبد النبي عبد المطلب، إن "البيانات التي تستند إلى حصر دقيق لأعداد المقيمين واللاجئين، تمنح الحكومة القدرة على تحديد الطريقة المثلى للتعامل مع هذا الملف".  
لكن هذا لا يعني بالضرورة أن اللاجئين أو المقيمين كانوا السبب الرئيس في ارتفاع تكاليف المعيشة في البلاد، وفق ما يضيف عبد المطلب، مشيراً إلى أن "غياب التخطيط فيما يتعلق باحتياجات السوق في مصر، بما في ذلك متطلبات اللاجئين أدى إلى ظهور بعض المشاكل"، وفقاً لموقع "الحرّة".

ويتابع: "البعض يقول إن ارتفاع الأسعار وعدم توافر السلع جاء نتيجة زيادة أعداد اللاجئين في البلاد، لكن هذا الكلام غير صحيح؛ لأن البلاد شهدت نقصاً في عدد كبير من السلع □ كما اختفت سلع أساسية مثل السكر، والذي تعتبر الدولة المنتج والموزع الوحيد له باعتباره سلعة استراتيجية، مما يشير إلى سوء إدارة".

وتعاني مصر بالفعل من ارتفاع أسعار الغذاء، إذ يقول البنك الدولي إنها من بين البلدان العشر الأكثر تضرراً من تضخم الغذاء في العالم □  
ووصلت معدلات التضخم في البلاد إلى مستويات قياسية خلال العام الماضي مسجلة نحو 38 بالمئة على أساس سنوي في سبتمبر، قبل أن تتراجع إلى 33.7 بالمئة في مارس الماضي، وفق ما تظهر بيانات البنك المركزي □

وتعمل مصر على تعزيز التعاون مع الدول والمؤسسات فيما يتعلق بدعمها مالياً في إطار ملف اللاجئين، حيث وقع الاتحاد الأوروبي، في مارس الماضي، اتفاقات مع القاهرة بقيمة 7.4 مليار يورو (8 مليارات دولار تقريباً) على مدى 4 أعوام للتعاون في مجالات عدة، في مقدمتها الهجرة غير الشرعية □

## الإسهام بشكل إيجابي

وأدت الحرب الدائرة في السودان منذ أكثر من عام إلى تدفق الكثير من اللاجئين إلى مصر، والذي يقول المحلل الاقتصادي السوداني، أبو القاسم إبراهيم، إن "أغلبهم من الأسر المقتدرة مادياً ولديهم ثروات أخذوها معهم حينما انتقلوا إلى القاهرة".

ويضيف: "النازحون السودانيون إلى مصر وأيضًا إلى إثيوبيا يختلفون عن النازحين إلى تشاد أو جنوب السودان، حيث إن الذين قرروا الرحيل إلى القاهرة وأديس أبابا يعتبرون من الفئات المقتدرة مادياً، ولديهم وضع مالي يتراوح ما بين المتوسط والممتاز". لهذا يمكن القول إن إسهاماتهم إيجابية في النشاط الاقتصادي، ولم يشكلوا عبئاً، وفق إبراهيم، الذي يستشهد بـ"فورة الطلب على العقارات في مصر من قبل السودانيين، مما كان له مردود إيجابي على القطاع والصناعة ككل".

ويكرر ذلك عبد المطلب قائلاً إن "هذا دفع بعض المواطنين للشكوى من ارتفاع أسعار العقارات والإيجارات في بعض الأحيان". ويضيف: "توافد المهاجرين واللاجئين يحدث منذ سنوات وليس جديدًا على مصر، لكن شكاوى المواطنين ترجع إلى خوفهم من محدودية الموارد والسلع والخدمات".

ويُقر المحلل السوداني بتأثير اللاجئين على زيادة الطلب على بعض السلع والخدمات في البلاد، "لكن هذا ليس بالنسبة التي قد تؤدي إلى أزمة حقيقية". وفي تقريرها الصادر قبل أكثر من عام ونصف العام، تذكر منظمة الهجرة الدولية أن السوريين الذين يشكلون 17 بالمئة من أعداد المهاجرين الدوليين في مصر، هم من أفضل الجنسيات التي تسهم بشكل إيجابي في سوق العمل والاقتصاد بالبلاد.

وبحسب التقرير، يُقدر حجم الأموال التي استثمرها 30 ألف سوري مُسجل في مصر بنحو مليار دولار، مما يعكس أهمية تعزيز اندماج المهاجرين لأثره الإيجابي على المجتمعات المُضيفة.

ويتفق مع هذا عبد المطلب، والذي يقول خلال حديثه: "على الرغم من وجود بعض اللاجئين الذين يعتمدون على الإعانات التي تقدمها المؤسسات الدولية، فإن هناك من يمتلكون الثروات، ويستطيعون لعب دور فاعل في زيادة الإنتاج والاستهلاك".

ويضيف: "الحكومة قامت بإنشاء مدن جديدة في كل المحافظات تقريبًا، وهناك بعض الوحدات السكنية التي لم تَعِد وهذا يعد استثمارًا غير مستغل، لذلك فإن خطوة تدقيق الأعداد من الضروري أن تعزز من إتاحة بيع هذه الوحدات للأجانب من أجل تحويلهم من لاجئين إلى مقيمين، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد".

## توفيق الأوضاع

ومنذ عام 2017، تمنح السلطات الإقامة للأجانب في البلاد لمدة 5 سنوات مقابل شراء عقار لا يقل سعره عن 400 ألف دولار، أو إقامة لمدة 3 سنوات عند شراء عقار بنحو 200 ألف دولار، وفق ما تذكر وسائل الإعلام المحلية.

وخلال العام الماضي، كُفّت مصر من الإجراءات المتعلقة باللاجئين والمقيمين غير الشرعيين في البلاد، حيث طالبتهم الحكومة بتسوية أوضاعهم من خلال سداد غرامة تبلغ نحو ألف دولار، كما اشترطت وجود مستضيف مصري، بحسب ما تشير صحيفة "المصري اليوم".

ويعتبر خضر أن الإجراءات التي تقوم بها مصر "تهدف إلى معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والقانونية بشكل شامل ومنصف، مع الحفاظ أيضًا على حقوق اللاجئين والتركيز على الحلول الشاملة والمستدامة".

ويضيف: "تطبيق رسوم الإقامة على اللاجئين في مصر سيكون له انعكاس على الاقتصاد، إذ يدعم الإيرادات العامة للدولة التي يمكن استخدامها لتمويل الخدمات والمشاريع المتعلقة باللاجئين وبناء البنية التحتية الضرورية، وبالتالي يمكن أن تسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع بشكل عام".

فيما يقول عبد المطلب: "اللاجئون لديهم خبرات وعقليات، ومن بينهم أصحاب رؤوس أموال وحتى استثمارات مالية في مناطق مختلفة حول العالم، وبالتالي لا يمكن تقبل الآراء التي تعتبرهم عبئًا على البلاد، وعلى العكس من ذلك قد يساهمون في تعزيز الناتج المحلي".

ويؤكد هذا إبراهيم، مشددًا على أن "السودانيين يرفضون فكرة وجودهم في معسكرات إيواء"، وهو أمر إيجابي بالنسبة لمصر؛ لأنهم يخرطون في الاقتصاد والمجتمع.